
المنظومة
ALMANDUMAH





السِّياسة اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في السُّودان

د.هداية تاج الأصفياء حسن البصري [1]

المستخلص:

تَتَمْحَور هذه الْورقَةُ البَحْثِية حول السِّياسة اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في سودان النِّضال الوطني، وما بعد استقلاله في يناير ١٩٥٦م؛ لكونها تطبِّق المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي المتكئ على المنهج التاريخي؛ لبيان أهمية سرد، وتشخيص الحالة السُّودانية. فإنها تسلِّم بوجود خصوصية سودانية في كثير من الزوايا اللّغوية، والثقافية، والعرقية، مما يستوجب تأطير عمل يحقق الأهداف بإيجاد تخطيط لغوي متماسك، يأخذ في الاعتبار التَّنوُّع المُتفرِّد للوجود الإنساني في السُّودان، ويعبِّر عن الخصوصية، ومتطلباتها، ويتأسس على الأسلوب المهجّن، الذي يراعي تداخل التَّخصصات، ليتوافق مع الحالة السُّودانية. وللوفاء بالمنهجين التاريخي والوصفي؛ حلَّلت الورقة بعض أبعاد السِّياسة اللّغوية، ومراميها من التَّخطيط اللّغوي، وجهود بعض العلماء وإسهاماتهم، ما نتج عنها من إضاءات، وكشف لمواطن ركَّزت فيها البحوث اللّغوية التي تصف التَّخطيط المروم، وأنواعه، وأهدافه، وطبيعة علاقته بالسِّياسة اللّغوية، ما يعطي نتائج هامة للخروج بنقاط انطلاق لبناء تخطيط لغوي سليم.

كذلك حاولت الورقة التَّأكيد على حتميَّة الانعتاق الحضاري، كاشفة عن السِّياسات اللّغوية غير الممارسة للفعل التَّخطيطي السليم، لبناء هويَّة الأمة السُّودانية بالتَّركيز على المجال اللّغوي؛ لجعل قومية اللّغة العربية أمراً حقيقياً، وواقعاً في كامل

---

١ – أستاذ اللسانيات بجامعة السودان المفتوحة

وجدان شعوب السُّودان. هذه التَّوصية إذا وجدت طريقها للتَّنفيذ، سوف تؤدي إلى إخماد النعرات الإثنية الكامنة وراء بعض أصحاب الأغراض السِّياسية، كما تفيد التَّعاضدية التَّكاملية في العمل القومي الذي يقوي اللّغة العربية في التَّعليم بجميع مراحله، ويسُدّ ثغرات التَّعريب، ويعمل على رتق فجوات العلائق الاجتماعية، ما يؤدي إلى سلامة بناء القومية السُّودانية التي تعمل على سلامة الوجود الداخلي للإنسان، وبها تتحقق الإجابة على تساؤلات هذه الورقة.

المقدمة:

تُعدُّ السِّياسة اللّغوية وابنها الشرعي التَّخطيط اللّغوي من ضرورات الحياة الرَّاقية التي تميِّز حياة الإنسان، ومجتمعه، وحاجاته، واحتياجاته، وقيمه الاجتماعية، والثَّقافية، والحضارية، واتجاهاته القومية؛ لذلك تعمل الأنظمة السِّياسية على الاهتمام في استراتيجياتها المرحلية، بوضع السِّياسة اللّغوية لتهيئ للأجهزة التَّنفيذية داخل منظوماتها أمر التَّخطيط اللّغوي، وتنفيذه تحت إشرافها؛ من أجل الوصول بكامل مكونات المجتمع إلى المستوى المناسب من التَّفاهم، والتَّعاون، والقيادة الصَّحيحة التي تحقق ممارسة التَّنمية المتوازنة، بالإعمال المنهج للعلوم النَّاهضة بالمجتمعات الإنسانية، وبها يمكِّن من تحقيق الرَّفاهية للجميع، بالتالي سوف تصبح اللّغة العربية هي المعبِّر الحقيقي عن شعبها، وأفكاره، كما ستعبِّر عن الشّعوب في صفحات التاريخ، ولا غرو في ذلك فالعربية منذ قرون بعيدة تنمو، وتتطوَّر في استجابة رائعة لحاجات متحدثيها في كافة العلوم والفنون، والحمدلله الذي أرسل الرُّسل بلسان أقوامهم لقوله تعالى «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه»؛ وذلك لتبيان أهمية اللّغة (اللِّسان) في توصيل الرِّسالة وتيسيرها وفهمها، وفي قبول الآخر، وفي التَّعاضد، والتَّعاون، وتسهيل نشر الفكرة، وقبولها، وتوحيد الناس تحت مظلتها.

المشكلة:

تتبلور المشكلة في السُّؤال الذي مفاده: إلى أيِّ مدى تهتم الأجهزة المعنية برسم السِّياسات اللّغوية؟ وتأخذ بأمر التَّخطيط اللّغوي مأخذ الجّد في ظل التّعدُّد اللّغوي الكبير بالسُّودان؟ وتنبثق منه أسئلة فرعية أهمها:

هل يمكن إيجاد سياسة لغوية تحقق قومية اللّغة العربية في الإطار الاجتماعي؟ وهل كان تطبيق التَّعريب في السُّودان على أساس من التَّخطيط السَّليم؟

أسباب الاختيار:

١- الحرص على رصد التَّجارب فيما يختص بالسِّياسات اللّغوية، والتَّخطيط اللّغوي، وإظهار إيجابياتها ودعمها.

٢- الإسهام في جعل أمر التَّخطيط اللّغوي حضوراً في الأذهان؛ لما له من أهمية في بناء الهويَّة اللّغوية الاجتماعية، والقومية.

٣- الدَّعوة إلى دعم كل ما مِنْ شأنه تقوية مسيرة التَّعريب في السودان.

الأهمية:

تنبع قيمة الورقة من أهمية اللّغة ودورها الاجتماعي في بناء الهوية القومية، واللّغوية، والثَّقافية، والاجتماعية في ظل التَّعدُّد الكبير للّغات واللّهجات في السُّودان.

الأهداف:

١- الكشف عن واقع السِّياسات اللّغوية والتَّخطيط اللّغوي في السُّودان منذ استقلاله في يناير ١٩٥٦م، وإسهامها في بناء الهوية اللّغوية السُّودانية.

٢- السَّعي لبيان موقع السِّياسات اللّغوية غير الممارسة للتَّخطيط اللّغوي، وموقعها في الاستراتيجيات القومية.

٣- بيان أهمية السِّياسة اللّغوية، ودورها في تعريب التَّعليم العالي بالسُّودان.

٤- بيان لأي مدى يمكن أن تصبح الاستراتيجيات القومية داعمة للتنوُّع الذي يحقق قومية اللّغة العربية.

الفوائد:

١- تسليط الضوء على اللّغة العربية في السودان تعليمها، وتعلُّمها.

٢- إبراز الحاجة إلى تخطيط لغوي سليم في ضوء سياسة لغوية مبنية على المنهاج العلمي.

٣- بيان أهمية اللّغة العربية في بناء الهوية الثّقافية والقومية في السُّودان.

الإجراءات المنهجية.

أ/ نوع الدراسة:

تُعدُّ هذه الدِّراسة من الدِّراسات الوصفية التَّحليلية التي تهدف الباحثة من خلالها إلى وصف وتحليل السِّياسات اللّغوية، وما صحبها من تخطيط لغوي بالسُّودان، وكل ما مِنْ شأنه أن ينعكس إيجاباً وسلباً على بناء الهوية السُّودانية، في ضوء التعدّد اللّغوي واللَّهجي، إضافة إلى تأثير تلك السِّياسات سلباً وإيجاباً على مسيرة التَّعريب بالسُّودان. عليه تستطيع الباحثة الاستفادة من الدِّراسات السَّابقة، وما تمخَّضت عنها من نتائج تخدم التَّخطيط اللّغوي وتبعاته في السُّودان، وما برزت خلالها من آراء اللّغويين والمهتمين بالمجال.

وتعتمد الدِّراسة على التَّحليل لمقارنة النتَّائج والآراء، إضافة إلى ما كان واقعاً في السِّجلات الرّسمية للجهات المنوط بها تنفيذ السِّياسات اللُّغوية، بأمل الإسهام في إبراز ما هو كائن لتعزيز الإيجابيات التي تدعم الأعمال المستقبلية ومعالجة السَّلبيات.

ب/ منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي التَّحليلي لدراسة التّجارب التاريخية والمعاصرة، كما تقوم الدِّراسة بوصف واستعراض السِّياسات اللُّغوية والتَّخطيط اللُّغوي بالسُّودان، وما صاحبهما من تعريب للتّعليم العالي بالسُّودان، كذلك ما شاب التّعريب من صعوبات ومعوقات ما تزال تعترض طريقه.

حدود الدراسة:

جمهورية السُّودان بحدوده الجغرافية قبل العام ٢٠٠٥م وبعده، وحدوده الزَّمانية منذ يناير ١٩٥٦م وحتى تأريخه، وذلك لما يترتب على الحدود الجغرافية من آثار على السِّياسات اللُّغوية والتَّخطيط اللُّغوي بالسُّودان، إضافة الى اختلاف السِّياسات اللّغوية باختلاف الحقب التَّاريخية والسِّياسية بالسُّودان.



الدِّراسات السَّابقة:

دراسة سيد حامد حريز (١٩٨٣م)، وهي دراسة مسحية تتعلق بالواقع السُّوداني فيما يختص بالتَّعريب الجامعي، بتركيز خاص على جامعة الخرطوم، أوضح أن النَّاس ذهبوا مذاهب شتَّى في أمر التعَّريب، منهم مُتَخوّف، ومنهم متحمِّس، منهم مركِّز على ضرورة التَّخطيط قبل التنفيذ، كما تطرق للسِّياسة اللَغوية والتَّعليمية بالسُّودان مُركِّزاً على الدعوة لتعريب التعليم الجامعي؛ لاهتمام جميع القطاعات به، منبِّهاً إلى أهمية التَّنسيق بين مرحلة التعليم الثَّانوي، والتَّعليم الجامعي فيما يتعلق بلغة التَّدريس، للارتباط الوثيق بين هاتين المرحلتين، وحدد الباحث دعائم التَّعريب بالكتاب، والطالب، والأُستاذ، مركِّزاً على الدعامتين الأخيرتين، إذ تمثِّلان العنصر البشري؛ وهو أساس العملية التعليمية التربوية، وأن الأستاذ هو حجر الزاوية، وعليه يقع العبء الأساسي لنجاح أو فشل عملية التَّعريب سواء أكان بالتَّخطيط والإعداد، أم التَّنفيذ ومراجعة نتائجه، فوجد أن عدد الأساتذة السُّودانيين يمثل أكثر من أربعة أخماس الأساتذة العاملين في جامعة الخرطوم ١٩٨٢م، وهُوَ عددٌ كافٍ لتنفيذ سياسة التَّعريب، أما بالنِّسبة لرأيهم في التَّعريب، فقد وجد أن نسبة عالية منهم لا ترى ضرورة التَّعريب، وقد عللها الباحث بدوافع نفسية؛ لأنهم يرون أن للتَّعريب مساوئ تفوق محاسنه، غير أن الباحث يرى أهمِّية استخدام العربية في التَّعليم للخلفيات الثَّقافية واللّغوية للطلاب، حيث كانت نتائج دراسته في طلاب السَّنة الأولى للعام الدراسي ٧٣/ ١٩٧٤م، أظهرت أن ٨٠٪ ممن شملهم المسح يتحدثون العربية لغة أولى، بينما الباقون يتحدثونها لغة ثانية بسبب هيمنة العربية في الحياة العامة، وفي مراحل التعليم العام. بالنسبة للكتاب أقرَّ الباحث بشح كتب المجالين العلمي والتِّقني، لكنها مشكلة لا ترقى للحيلولة دون تنفيذ سياسة التَّعريب بالتَّعليم العالي مستشهداً بنجاح تعريب المرحلة الثانوية.

دراسة عشاري أحمد محمود (١٩٨٣م)، مشروع المسح اللّغوي للسُّودان، الذي كانت بدايته ١٩٧٢م بمعهد الدِّراسات الإفريقية والآسيوية، بجامعة الخرطوم، حيث عيَّن المعهد مجلساً استشارياً من ممثلين لوزارات التربية، والحكم الشَّعبي، والإعلام، ومن جامعة الخرطوم، فحدَّد المجلس الغاية الأساسية للمسح؛ ليكون هو

المتابع لتنفيذ الأهداف المتمثَّلة في: تحديد اللّغات واللهجات في السُّودان، وتصنيفها لسانِّياً، وتحديد الأحجام النسبية للمجموعات التي تتحدَّث اللّغات واللَّهجات المختلفة، ورسم صورة لتوزيع الاستخدام اللّغوي، والقدرات اللّغوية في المناطق المختلفة في السُّودان، وبموجب تحقيق الأهداف، وتنفيذها تتوفَّر المعلومات التي تعين مشرِّعي السّياسات القومية، والمسؤولين في التصدي لقضايا ومشكلات اللّغة في السُّودان، فكان تنفيذ المرحلتين الأولى الخاصة بالمسح الأوُّلي لمناطق مختارة في جميع أنحاء السُّودان، والثَّانية المتَّصلة بمسح بعض مناطق التَّداخل اللّغوي. في عام ١٩٨١ تمَّ الاتفاق على إشراك معهد الخرطوم الدولي للّغة العربية، مع معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، على أن تبقى الأهداف على ما هي عليه، ومشاركة التمويل؛ ذلك لأن المشروع يحتاج إلى التَّمويل الذي كان عائقاً أمام المشروع في مطمحه إلى رسم خريطة لغوية للسُّودان تتضمن الأوضاع اللّغوية في السُّودان، وتوصيف أوضاع تعليم اللّغة العربية في السودان، غير أن المشروع بقي حلماً، إذ لم يتم توفير التمويل الذي يحققه على أرض الواقع.

دراسة عبد الهادي محمد عمر تميم(١٩٩٧م)، في كتابه الذي تناول فيه الوضع الاجتماعلساني(Sociolinguistics) للعربية في السُّودان بالتَّركيز على شمال السودان(الشايقية)، كما غطَّت الدِّراسة الميدانية بحسب الباحث شمال، ووسط، وشرق، وغرب، وجنوب السُّودان، مقدِّماً دراسة وصفية للعربية في السُّودان؛ متناولاً التَّنوّع اللّغوي في السُّودان، وأدوار العربية في مجالات الحياة المختلفة، وطبيعتها، ثم تحليل مفهوم الازدواجية، وعلاقتها بالوظيفة اللّغوية، والعوامل المؤثرة في الخيار اللّغوي في المجتمع، والمشاكل والظروف التي تؤدي إلى ترفيع العربية، مصطحباً في ذلك التَّخطيط اللّغوي الذي يُمهِّد للتَّعريب، والترجمة، والوسائل التي تدعم دوره، خلصت الدراسة إلى أن دور العربية في السُّودان في ازدياد وتنام، وتزداد أهميته باستمرار ما يحتِّم التعامل بجدِّية مع التَّخطيط اللّغوي لحل المشاكل المتعلقة بانتشار العربية في إطار اجتماعي كالسُّودان، لتعدُّد لغاته ولهجاته، واقترحت الدِّراسة قيام مركز التَّخطيط اللّغوي لمواجهة المشاكل اللّغوية، واستيعاب المتطلبات التي تنتج من انتشار العربية سيما بعد التقدُّم العلمي، ولتقديم بدائل علمية في مجال التَّعريب، والتَّرجمة تقوم على أسس لسانية متينة تتمشى مع وضع السُّودان اللّغوي.



دراسة بول دينق شول (٢٠٠٠م)، تتعلق بالتَّعريب في السُّودان بالتركيز على تجربة جامعة جوبا، أشار فيها إلى ضرورة التَّعريب، وإيجاد الألفاظ المقابلة للمصطلحات الأجنبية، فالعلوم الحديثة تتطلب ألفاظاً كثيرة، بالتالي فالتَّعريب يغذي اللّغة بذخيرة من الألفاظ الحديثة، التي لا تستغني عنها النهضة العلمية في العالم العربي، وتطرق إلى أنواع التعريب في هذا العصر، ذاكراً التعريب اللّساني والتَّعريب الثَّقافي، ثم عدَّد أهداف جامعة جوبا حسب قانونها الصادر١٩٩٠م، وهي تأكيد هوية الأمة، وتأصيلها من خلال المناهج التي تقرّها وتطبِّقها، وتحقيق الوحدة الوطنية والتنوُّع الثَّقافي عن طريق الدِّراسات الاجتماعية، ويرى الباحث أنَّ هوية الأمة لها أهميتها في توثيق نسيج الوحدة في بلد متباين الأعراق والثَّقافات، كما أن مفهومها هو التَّركيب العربي الأفريقي التي تندرج تحته كل العناصر البيئية، والثَّقافية، والعرقية المختلفة في السُّودان، متناغمة ومنسجمة في بوتقة واحدة، وأن هذا المفهوم هو حلٌ وسطٌ للنِّزاع بين الأطراف العربية والإفريقية، كما أشار إلى تباين آراء الأساتذة بين الرَّفض التَّام، وبين التَّخوف من عواقب الاندفاع، وانتهى بذكر الإيجابيات في تجربة التَّعريب بجامعة جوبا، أهمها دخول بعض الأساتذة حلقة التَّدريس باللّغة العربية، ما أدى لكسر الحاجز النَّفسي، والتَّحسن الملحوظ في مستوى استيعاب الطلاب من واقع تحليل النَّتائج، كذلك القدرة على المناقشة الحرَّة أثناء المحاضرة، أما عن السّلبيات فقال بأن النتائج لا تعبِّر عن تحسن مطلق في المستوى؛ ذلك لضعف المستوى الأكاديمي المتدني أصلاً تبعاً لسياسات القبول والتَّعليم العالي، أما أهم توصية فهي: العمل على توفير الأساتذة، والمراجع التعليمية، وإعفاء الجامعة من التَّعريب، وعدم إرغامهم على سياسة لغوية وثقافية تخالف أوضاعهم اللّغوية والثَّقافية.

ورقة أحمد (٢٠٠٩م)، بعنوان التعدد اللّغوي والتعليم في السُّودان، منشورة على موقع المجلة بالإنترنت، ذكر فيها أن للسُّودان خارطة أنثروبولوجيا ثقافية ولغوية واجتماعية تميِّزه عن شعوب عديدة في العالم، وأن الدِّراسات حول اللّغة والمجتمع ارتبطت بأسئلة الهوية القومية الثقافية، والتحوُّلات المجتمعية، ونظرية الثّقافة، غير المشهد المفاهيمى قد دفع علوم اللِّسان لتنحاز إلى الوضع الإنساني، وأن تسعى لملامسة قضايا المجتمع، والتاريخ وربطها بالأسئلة المشار إليها، ما أدى إلى ظهور كتابة نقدية تستدعى المعرفة النظرية اللّسانية، وربطها بالحقوق الثَّقافية، وحقوق

الأقليات في التعليم والتعلُّم بلغاتها الأم؛ في سياق هيمنة لسانية، وربط اللّسان بالسلطة والدولة والديمقراطية.

أكدت الورقة على أن رفع الوعي بالاختلاف اللّغوي، هو أحد مستويات السّياسة اللّغوية، وبرامج التَّخطيط، والتي تعمل على إحياء اللّغات، وتوثيقها، وابتداع نظام لكتابتها، وتعليمها، وتعلُّمها، فربط الكاتب بين ما أشار إليه، وخارطة السُّودان اللّغوية بموضوع التعليم، الذي يعني في جوهره سياق الاختلاف اللُّغوي وإتاحة الفرص للجميع في التعلُّم والاعتراف بالاختلاف اللّساني لتحديد سياسة تعليمية ولغوية تخدم قضايا السلام والتنمية الاجتماعية؛ لردم الهوة بين الدولة والمجتمع.

بحث بهاء الدين الهادي خير السيد (٢٠١١م)، دكتوراه بعنوان (التَّخطيطُ اللُّغوي في السُّودان ودوره في أوضاع اللّغات السودانية)، هدف البحث إلى التعريف بواقع التَّخطيط اللّغوي في السُّودان، حيث تقصّت الدراسات بالبحوث السابقة، وأجاب على السؤال ما التَّخطيط اللّغوي؟ ودوره في اللّغات السودانية، بما فيها اللّغة العربية، ووجوده في واقع اللّغات في السُّودانية، حدوده الزمانية (١٨٩٨-٢٠٠٩م)، والمكانية جمهورية السُّودان بحدود عام ٢٠٠٩م، فكان حدَّه الموضوعي متناولاً اللّغات الرّئيسة في السُّودان، وعلاقة التَّخطيط بها، ودوره فيها، وركّز على الدراسات السابقة بتفصيل لقلة المكتوب في التَّخطيط اللّغوي، وعلاقته باللّغات السُّودانية كلها، ثم تناول الخارطة اللّغوية في السُّودان مُتحدثاً عن اللُّغة العربية في السُّودان، ولهجاتها الجغرافية المُتعدِّدة، بجانب اللّغات الوطنية السُّودانية الأخرى، واللّغات الوافدة، والعالمية، حيث بيّن واقع التَّخطيط اللُّغوي في السُّودان، ودوره في اللّغة العربية، وتاريخه، وتطوره، وفي اللّغات السُّودانية الأخرى، فكانت أهم نتائجه أن اللّغات السُّودانية على تعدّدها لم تَحظ بتخطيط لغوي علمي؛ ما جعل العربية تنتشر على حساب اللّغات السودانية الأخرى، ونادراً ما يشارك المختصَّون في علم اللّغة في عمليات التَّخطيط اللّغوي والسّياسة اللّغوية، فأوصى البحث بإيلاء أمر التّخطيط اللّغوي لمختصِّين فيه، وقيام مُسوح لغوية لهذه اللّغات، والتّخطيط العلمي لها، والاهتمام باللّغات السُّودانية غير العربية لحمايتها من الانقراض، باعتبارها إرثاً إنسانياً جديراً بالمحافظة عليه بغية تطويرها، وأن تهتم السلطة بالمعاهد والمراكز البحثية وتمويلها بغرض المحافظة على هذه اللُّغات وتطوير وسائل كتابتها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشير مجمل الدراسات إلى أن هناك جهوداً كثيرةً بذلت لتعزيز العمل الوطني، من الأفراد مؤسسات وعلماء، ذلك في الثّلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، وكلها تحث على إيجاد تخطيط لغوي سليم ينبثق من سياسة لغوية رشيدة، نابعة من الاستراتيجيات القومية، غير أن تلك الجهود لم تقابل بما يستحق من الجدِّية، بالتالي لا تزال الحاجة قائمة إلى أن تتخذ الجهات الرَّسمية سياسة لغوية ناجعة، تعمل على إرساء تخطيط لغوي سليم وممنهج، يعمل على ترقية اللّغة القياسية لتنتهج في المجالات الحيويَّة كلها، كذلك أشارت بعض الدراسات التي أجريت في العقد الأخير من القرن الماضي، إلى أن اللّغات السودانية برغم تعدّدها لم تحظ بتخطيط لغوي علمي؛ لعدم اشراك المختصين في عمليات التَّخطيط اللّغوي والسِّياسه اللّغوية، ما يتطلَّب العمل على إحياء مجلس التَّخطيط اللّغوي، ومركزه، للاضطلاع بمهام التَّخطيط اللّغوي والإشراف عليه، وهو ما تسعى هذه الورقة لجذب الانتباه إليه، كذلك تفعيل وسائل التَّعريب والتَّرجمة لتوفير المصطلح وتوحيده؛ بما يضمن تقوية اللّغة العربية وتقييسها لخدمة نشر اللّغة العربية، مع توافر مصطلحات لسد أيِّ احتياج علمي أو خلافه في المناطق التي يتم التَّحدث فيها باللّغة العربية لغة أولى، وتقييس اللّغة العربية في المناطق الأخرى، التي يتم التَّحدث فيها باللّغة العربية لغة ثانية. تجدر الإشارة إلى أن ما يثير القلق هو عدم وجود إحصائيات دقيقة بالكتب المرجعية والمنهجية المعربة، أو المترجمة في الكليات بجامعاتنا لقياس مدى توافرها، كما لا توجد إحصائيات دقيقة بالكميات المتوافرة من المعاجم التي صدرت لمعرفة نصيب كل جامعة من تلك المعاجم (التقرير الاستراتيجي ١٩٩٨/ ٢٤٧)، عليه وحتى تصبح اللّغة العربية مرتكزاً رئيساً للتَّقدُّم في جميع المجالات؛ بما لديها من ذخيرة لغوية ثرة صالحة للاستخدام، في كل أوجه الحضارة الحديثة، وعلومها المختلفة في المستويات التَّعليمية كافة، ومراكز البحوث، والأبحاث العلمية لابد من التَّهيئة الكاملة؛ بتوفير مستلزمات قيامها بهذا الدور الحيوي. ذلك لأن العربية منذ فجر تاريخها معنية بالحياة العلمية، إضافة لكونها معنية بمسائل تحقيق الهوية السُّودانية التي تمثِّل إحدى الواجبات المهمّة التي يقدِّسها الجميع، ما يتطلب التعامل مع الأمور

اللّغوية في السُّودان بحجم المسؤولية التَّاريخية الملقاة على عاتق جميع المسؤولين، كل حسب موقعه ومهامه ومسؤولياته.

مصطلحات البحث

• **السِّياسة اللّغوية**: نعني بها في هذا البحث القرار بشأن جملة من الخيارات المتاحة، والتي تكون قابلة للتنفيذ، وهي تعني تدخل السُّلطة في الأوضاع اللّغوية عبر قرارات سياسية بإشراك، أو بدون إشراك أهل الاختصاص من اللِّسانيين، واللِّسانيين الاجتماعيين، ويعرِّفها لويس جان كالغي (Louisc Jeam calvet) بقوله (٢٠٦/ ١١١) "نحن نعتبر السِّياسة اللّغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتَّخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعية، وبالتَّحديد بين اللّغة والحياة في الوطن فالسِّياسة اللّغوية إطار حاكم، وموجه لتنفيذ تخطيط لغوي تفصيلي".

• **التَّخطيط التَّربوي**: نعني به في هذا البحث العمل على توجيه النِّظام التَّربوي واللّغوي لتحقيق أهداف رُسِمَتْ وفق خطة معينة، لاختلاف الظروف من قطر إلى آخر تبعاً للإمكانات والوسائل المتوفرة، والتَّخطيط ضروريٌ في التَّربية والتَّعليم كما في الشؤون الاجتماعية والثّقافية والاقتصادية وغيرها.

• **التَّخطيط اللّغوي**: يعرِّفه عبد الله البريدي (٢٠١٣/ ١١) بأنه: «نشاط ذهني راقٍ هادف يتوخَّى رسم المسار المستقبلي لوضع اللّغة واكتسابها وهيكلها واستخدامها عبر تشريعات، وقرارات، وآليات، وبرامج طويلة مرنة تعين على سلوك مستخدميها فردياً وجماعياً؛ بطريقة معيارية مرنة تعين على حماية بنائها، واحترام سيادتها، وتعزيز وظائفها، وتحسين إسهامها في صيانة الهُوية والوحدة والذاكرة التَّراكمية، وتقدَّم العلوم، وتنمية المجتمع، في سياق تفاعل بروح المبادرة والابتكار مع ثورات المعرفة والاتصال والتَّقنية».

• **اللّغة الأمّ**: نعني بها في هذا البحث أول لغة يتعلَّمها الطفل من أمِّه في البيت، وفي المجتمع السُّوداني في الريف تكون اللّغة المحليِّة، أما في المدن الكبيرة فتكون العربية بلهجاتها المختلفة.

• **اللّغة الرَّسمية**: في هذا البحث نعني بها اللّغة العربية التي تمثِّل السُّودان على المستوى الوطني والقومي والعالمي، وذلك بقرار سياسي، كذلك منصوص عليها

في الدّستور وفي المعاملات الإدارية والقانونية، ويتم تعلُّم اللّغة العربية عن طريق التَّربية الرَّسمية، غير أنه في الحياة العامة تستخدم لهجة من لهجاتها المتطوِّرة باتجاهها.

• **اللّغة الأجنبية**: في هذا البحث نعني بها اللّغة الإنجليزية باعتبارها اللّغة الثَّانية التي تُدرَّس في النظام التعليمي الرسمي، وهي لغة أتتنا بفعل الاستعمار البريطاني والتَّبعية لبريطانيا لفترة من الزمان، غير أنها لغة فتَّحتنا نحو الآخر في مجالات كثيرة.

المحور الأول/ أوضاع اللّغة العربية والتَّعليم فجر استقلال السُّودان

قبل أن نلج إلى ذلك الفجر، نشير إلى أن أمر اللّغة العربية في السُّودان كان بيد المستعمر يمنعه أينما يشاءُ، ويطلقه حيثما يشاء، إذ لم تكن اللّغة العربية، لغة العلم والعلماء بل كانت اللّغة الإنجليزية تمثِّل العلم والعلماء إلى ما بعد يناير ١٩٥٦م، علماً بأن إدارة الحكم الثنائي قد وضعت قيوداً تحرِّم نشر اللّغة العربية في جنوب السُّودان والنِّيل الأزرق وجبال النوبة، كما منعت دخول الشِّماليين إلى هذه المناطق إلا بإذن منها باعتبارها مناطق مقفولة حسب قانون ١٩٢٢م، وفي الوقت نفسه شجَّعت تطوير اللّغات الوطنيّة في تلك المناطق، وعقدت عدد من المؤتمرات، منها مؤتمر سلارا بجبال النوبة، ومؤتمر الرَّجاف اللّغوي بجوبا ١٩٢٨م (محمد بشير١٩٨٣/ ١٨٧)؛ لذلك قامت وزارة المعارف بعد نيل الاستقلال بإنشاء معهد التَّربية بمدينة مريدي بالجنوب، وألحقت به كثيراً من الأساتذة ذوي الخبرة للإشراف على تعليم اللّغة العربية، كما استقدمت الخبير المصري د. خليل محمود عساكر، بمعاونة الخبراء السُّودانيين أمثال د.يوسف الخليفة أبوبكر، ود.محي الدين خليل، حيث قاموا بإعداد خطة لكتابة اللّغات الجنوبية بالحروف العربية بدلاً عن الحروف اللاتينية، فكان التَّطبيق على لغات (الدينكا، الباريا، اللاتوكا) إضافة إلى تدريب عدد من المعلمين على كتابة هذه اللُّغات بالحرف العربي، كما وضعت سلسلة العربية السَّهلة للكبار. تجدر الإشارة إلى أن العام الدِّراسي ١٩٥٣/ ١٩٥٤ قد مثَّل البداية لتدريس اللّغة العربية في مدرسة رومبيك الثَّانوية بجنوب السُّودان، وكان د.يوسف الخليفة أبوبكر أول مُدَرِّس للغة العربية هناك. في عام ١٩٥٨م تسلَّم الرئيس إبراهيم عبود مقاليد الحكم في البلاد، فعمل على توحيد المنهج التَّعليمي في السُّودان شماله وجنوبه، فأصبحت اللّغة العربية لغة رئيسة للتعليم؛ غير أن إجراءاته كانت سياسية أكثر منها

تعليمية، وتربوية تهدف إلى التَّعريب والأسلمة، برغم أن حكومة عبود نفسها قد اتخذت قرارات سياسية تمثّلت في طرد البعثات المسيحية وأعداد كبيرة من العاملين في المناطق الثَّلاث كالقساوسة والأمريكان والأفارقة والأوربيين، كما أصدرت قراراً بتحويل عطلة الأحد إلى الجمعة، كذلك كان توجيه مديري المدارس (النُّظَّار) بمنع التَّلاميذ التَّحدث بلغاتهم الوطنية عدا العربية في جميع الأوقات بالمدارس.

فيما بعد؛ ولتعزيز اللّغة العربية في الجنوب قامت وزارة المعارف بتعيين السيد (سر الختم الخليفة) مساعداً لوكيلها بالمديريات الجنوبية، وكانت من مهامه وضع خطة لتعميم اللّغة العربية بحيث تكون لغة التَّدريس لجميع المواد العلمية في المراحل الثلاث (الأولية، الوسطى، الثانوية) وكان المقرّر إنجاز الخطة كاملة في العام الِّدراسي(١٩٦٦/ ١٩٦٧). من جهة أخرى فقد استجابت بعض الدول العربية لطلب الحكومة السُّودانية، وقدَّمت المساعدات لتعزيز التَّعليم العربي الإسلامي، حيث فُتِحَتْ المعاهد التعليمية والتحق الطلاب الجنوبيين في التَّعليم الجامعي، بالجامعات الإسلامية في السُّعودية وبالأزهر الشَّريف، كما شهدت الفترة فتح العديد من المدارس الوسطى للبنين والبنات؛ إضافة إلى مدرسة جوبا الثَّانوية بنات. نشير إلى أن الدِّيانات هناك كانت تتراوح ما بين الدِّيانات الإفريقية والمسيحية والإسلام، أما اللّغات القومية فعددها أكثر من (٦٠) لغة ولهجة لنحو (٦٣) قبيلة، بينما تمثِّل لغات (الدينكا، الزاندي، الشلك، النوير) أكبر وأبرز لغات الجنوب، وأكثرها انتشاراً لكبر الحجم التعدادي لهذه القبائل؛ بغض النظر عن لغات الأقليات واللّغات التي انقرضت، كان لابد من ذكر هذه الجهود باعتبار ما كان عليه السُّودان في ذلك الوقت من التاريخ ما ترتب على تلك الأوضاع من تأثيرات سالبة على الأوضاع اللّغوية في السُّودان؛ البلد الواحد الذي كان يعاني من تركة المستعمر التي أسهمت مع عوامل أخرى في فصل جنوبه بموجب استفتاء يناير ٢٠١١م، ما يُعَدُّ نتيجة حتمية لعدم حسن تدبير الأمور كلها. أما في السُّودان الشمالي فقد ورثت حكومة ما بعد الاستقلال مخلفات الاستعمار البريطاني، وكان في مواجهتها بذل العمل الدؤوب لمعالجة تلك الأوضاع على كافة المستويات؛ لإحلال كل ما هو وطني، محل الأجنبي في جميع المجالات، برغم أن إحصائية العام ١٩٥٦ أبانت أن ٥١٪ من سكان السُّودان يتحدثون اللّغة العربية (تميم١٩٩٧/ ٥٩)، بينما يتحدث ٤٩٪ بلغات غير العربية،

نسبة منهم يتحدث العربية لغة ثانية، وهذا يعني وجود مناطق للازدواج والتَّداخل اللّغوي الأمر الذي يبرز السُّودان كقطر متعدِّد لغوياً؛ إضافة إلى تنوعه العرقي، مع ذلك فإن اللّغة العربية لم تكن لغة التَّدريس خلال فترات مختلفة، كما لم تفلح قرارات السَّاسة في جعلها واقعاً في مراحل التَّعليم العام، ما أدخل اللّغة العربية في إطار العمل الوطني، فكان مؤتمر معلِّمي المرحلة الثانوية ١٩٦٥م، والذي هدَّد بالإضراب وعدم تصحيح امتحانات الشِّهادة الثَّانوية السُّودانية، فكانت استجابة الحكومة لتعريب مناهج التَّعليم الثَّانوي، غير أن الأمر لم يتجاوز التَّعريب إلى التَّخطيط اللّغوي المنشود باعتباره عملاً قومياً يقوي اللّغة العربية، ويعمل على الحفاظ على اللّغات السُّودانية الأخرى، وتطويرها للإسهام في التنمية المجتمعية بالبلاد.

بمجيء حكومة جعفر النميري في مايو ١٩٦٩م برزت خطوات جادة في التَّعريب، كما أصدر الرئيس النميري بياناً في ٩/ ٦/ ١٩٦٩م بخصوصية الأوضاع اللّغوية في جنوب السُّودان لاحقاً بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا وتحديداً في ٢٧/ ٠٣/ ١٩٧٢م كان القرار الخاص برسمية اللّغة العربية لجمهورية السُّودان، وأن اللّغة الإنجليزية لغة أساسية لجنوب السُّودان، كما قال بأن التَّخطيط التَّعليمي من الأمور القومية. نشير إلى أن هناك ثلاثة مستويات مختلفة للغة العربية في جنوب السُّودان بحسب استخداماتها عند السكان (مستوى قومي، عربي الجنوب، عربي جوبا، عربي نوبي)، كذلك فقد أقامت حكومة مايو ثلاثة مؤتمرات للتعليم على التوالي (١٩٧٢/ ١٩٨٤/ ١٩٨٧) غير أن توصيات تلك المؤتمرات بقيت في إطار الشأن السِّياسي، ولم تدخل حيِّز التَّنفيذ عدا المؤتمر القومي الأول الذي ناقش قضايا التَّعليم وحدَّد الأهداف التَّعليمية، وأوصى ببناء المناهج، وعمل على هيكلة التَّعليم العام فيما عرف بالسُّلم التعليمي لمحي الدين صابر للمراحل الثلاث (٦، ٣، ٣)، (ابتدائي، متوسطة، ثانوي)، وقد استمر هذا السُّلم إلى أن تمَّ تغييره بعد مؤتمر التَّعليم الخامس في سبتمبر ١٩٩٠م الذي عقدته حكومة الانقاذ، فكان أهم توصياته إعادة المناهج إلى بخت الرضا، ومراجعة المقررات الدِّراسية، وقد وجدت توصياته وقراراته دعماً سياسياً حيث نُفِذَ السُّلم (٨، ٣)؛ إضافة إلى بناء مناهج جديدة للتَّعليم العام تخدم الغايات التي حدّدها المؤتمر، ورغم ذلك فإن هذه التَّجربة الأخيرة قد شابتها كثير من السلبيات، ما يتطلب إعادة النَّظر فيها لدعم المحاسن ومعالجة السلبيات.

المحور الثاني/ اللّغة العربية الواقع والتحديات

مما لا شك فيه أن نهضة أيّ أمة تعتمد على صلاح منظومتها التَّعليمية، وقابليتها للتطوير، والدَّعم بالوسائل، والوسائط اللازمة للارتقاء بها إلى المستوى الذي من شأنه ضمان تعليم ناجح، وآمن للناشئة عماد المستقبل لكل أمة، هذا ما يدعونا إلى القول بأهمية أن تقود المنظومة التَّربوية سياسة تعليمية واضحة المعالم والخطى اعتماداً على التَّخطيط اللّغوي التَّعليمي الذي يرسم طريقها؛ ويحدد أهدافها، ويتوسل بما هو أفضل لإنجاز هذه المهمة الوطنية بالدَّرجة الأولى، ويكْفل الحفاظ على مقومات الشَّخصية السُّودانية الوطنية لدى النَّاشئة، ومن بينها اللّغة العربية، والتَّربية الوطنية وغيرهما.

إن النَّجاح في التَّمكين للغة العربية يحتاج أيضاً، إلى التَّخطيط لكافة الممارسات اللّغوية في العمليات التَّعليمية، والتَّعلُّمية، برغم الحاجة الماسة إلى شمولية التَّخطيط التي تمثِّل «عملية التَّوجيه العقلاني للتَّعليم في حركته نحو المستقبل، عن طريق إعداد مجموعة من القرارات القائمة على البحث والدِّراسة؛ تمكيناً لهذا التعليم من تحقيق الأهداف المرجوة منه، فهو أنجح الوسائل وأكثرها فاعلية وكفاءة في استثمار الوقت والمال (الموسوعة العربية ٢٠٠٢م/ ١٨٢)، كذلك فإن اللّغة العربية نعُدّها معجزة لكل المسلمين لارتباطها بالعلم، وباسم الله العزيز الحكيم، فقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم بلسان عربي مبين، كما بدأ الوحي عند التنزيل بقوله تبارك وتعالى «اقرأ» ما يؤكد على أهمية العلم، وأن اللّغة العربية هي لغة العلم في كل زمان ومكان، وفي كل عصر من العصور، مهما بلغ من التَّطوُّر والحداثة والرُقي، ما يؤكد أنَّها اللّغة الرَّاقية ما دامت الحياة، وهي كذلك لغة أهل الجنة، إضافة إلى أن الأدلة على أنها لغة العلم في القرآن العظيم كثيرة، منها على سبيل المثال: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق*خلق الانسان من علق* اقرأ وربك الأكرم*الذي علم بالقلم*علم الإنسان ما لم يعلم*﴾(سورة العلق (١-٥)) عليه يجب تعزيز استعمال اللّغة العربية، لغة العلم بصورة حقيقية، وجادة، الأمر الذي لا يتأتى إلا بتعلُّمها لغة فصحى؛ بجعلها في ميدان التَّخطيط اللّغوي السَّليم والسِّياسة اللّغوية الواعية.



إن المنظومة التربوية، منظومة خاضعة لسُّلطة الدَّولة، عليه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار دورها، ومهمتها في التَّخطيط، فالمبادئ التّربوية، منوط بها الإسهام في التَّوازن الاجتماعي، وتأكيد مكانة الإنسان في نظام المجتمع، ونظام الوجود عامة، ذلك لتأكيد القرآن الكريم على مكانته العظيمة في قوله تعالى: ﴿ولقد كرَّمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر، ورزقناهم من الطيِّبات وفضَّلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً﴾(الإسراء/ ٧٠)، عليه فإن تطوير شخصية الإنسان على نحو متوازن ومتكامل أمر مطلوب، ويدخل في تكريمه كإنسان، ثم العمل على توفير التَّرابط العضوي بين التَّنمية التَّربوية، وسائر جوانب التَّنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثّقافية، والسّياسية. وعلى حد قول الخبراء «فالتوجُّه القومي في التَّربية، والثَّقافة، والعلوم، من حيث سياسة التَّربية، وأهدافها، ومحتواها تعمل باتجاه تلاحم وطني، ونحو وحدة وطنية قومية»(مصطفى٢٠٠٧/ ٢٤٩) عليه فإن لم تتحقق الأهداف الخاصة بسياسة التَّربية، فإن ذلك يشير إلى وجود خلل في التَّخطيط، وعدم التَّنسيق المُحْكم بين المخطِّطين السِّياسيين والتَّربويين، وفي هذا ما يتضح معه، أن اتخاذ القرار السِّياسي وحده لا يكفي، بل لابد من تكامل الأعمال، ومتابعة تنفيذها.

إن الواقع الراهن يشير إلى جملة ضرورات ينبغي اتخاذها في المنظومة التَّربوية، برغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة في سعيها إلى إعادة هيكلة التَّعليم الأساس وتحديث وتطوير المناهج، سيما وهي القيِّمة على قطاع واسع من الخبراء، والأساتذة، والباحثين في مجال التربية والتَّعليم، ما يتيح إمكانية إيجاد خطط متكاملة، ومدروسة بعناية فائقة لمراحل التعليم العام سواءً في هياكل التعليم، أم مناهجه، أم وسائطه، أم طرائقه التَّدريسية من أجل توفير تعليم سليم وآمن، وناجع لأطفال السودان.

فالتَّربية والتَّعليم معنية بالعمل الوطني في التَّربية والتَّعليم، بالتَّالي فهي القلب النَّابض للمجتمع، وتطوُّر المجتمع مرهون بها، من خلال تطبيقها ما يكفل الحماية للغة العربية من الضَّعف، خاصة ما يتعلق بتقوية تعليم اللّغة العربية للنَّاشئة ابتداءً من الحضانة؛ ذلك بمبدأ الحرص على استخدام لغة عربية صحيحة وسليمة للنَّاشئة، ودعوة دور رياض الأطفال والحضانة إلى الحرص على الإكثار من حفظ القرآن، وبعض من نصوص تراثية قديمة، على أن تكون قصيرة لتناسب الفئات العمرية، واتخاذ ما يلزم من تشجيع لنجاح مثل هذا العمل مثل بذل الجوائز للاستعمال اللّغوي

السليم، وتفعيل المناشط التَّربوية المناسبة مثل الإذاعة، والمكتبة الإلكترونية. إضافة إلى عقد دورات تدريبية للمعلِّمين في المراحل عامة، في حسن الأداء اللّغوي. نشير إلى أن كل ما سبق ذكره يمكن أن يحدث بتطبيق سياسة لغوية واعية، وبطريقة أكثر فعالية في التَّعليم العام، الذي يمثِّل صميم التَّخطيط اللّغوي السليم لضمان إحكام كافة الأدوات التي تحقق نتائج واضحة، جيّدة، وملموسة في مخرجات التَّعليم، التي تقوي من اللّغة العربية وتعزز استخدامها لتنمية الوعي اللّغوي، والاعتزاز بالهوية، ومن بين مطلوبات تحقيق هذا العمل الذي ينمي الوطنية ويحقق القومية ما يلي:

١- بذل الاهتمام الأكبر بمرحلتي (ما قبل المدرسي ومرحلة الأساس)، وإعادة هيكلة الثّانية باعتبارها الأساس الأول الذي يبني عليه المتعلِّم مكتسباته، ومدركاته ومعارفه اللُّغوية.

٢- إعادة النظر في المناهج بما تتضمنها من كتب تعليميَّة، ووسائط، وبنية تعليميَّة، وبيئتها، مع بذل الاهتمام بالتلاميذ باعتبارهم المعنيين بتمكينهم من اللغة العربية بكامل مهاراتها وعناصرها؛ لأنها لغة العلوم كلها.

٣- تخفيف المواد غير الأساسية على تلاميذ السنوات الأولى من مرحلة الأساس، والتَّركيز على مواد البناء التعليمي، وأنشطتها الهامة.

٤- الاهتمام بتدريب المعلِّمين تدريباً تطويرياً لرفع كفاءتهم المهنية داخل فصول الدراسة، حتى تصبح لهم إسهامات واضحة في تحديد العثرات، والفجوات، والهفوات عند تطبيقهم لأيِّ برنامج ضمن النِّظام التَّربوي، إضافة لأهمية قراراتهم فيما يخص المسائل التَّعليمية اللّغوية، وأيضاً لأهمية ما يبذلونه من آراء في أخذ القرارات الخاصة بتطبيق المناهج التَّعليمية والنُّظم التَّربوية.

المحور الثالث: التَّعريب في السُّودان

لم يقر الاستعمار البريطاني التَّدريس باللّغة العربية في السُّودان، رغم تدني التَّعليم واستمرار انخفاض نسبة النَّجاح إلى حين استقلال السُّودان في يناير ١٩٥٦م، وفيما بعد تكونت لجنة (نور١٩٨٨/ ١٢) بوزراة التَّربية والتَّعليم في عام ١٩٥٧ للنظر في تعريب المناهج بالمرحلة الثَّانوية، وكيفية تنفيذه، غير أن مقترحات وتوصيات هذه اللجنة لم تُنفّذ لأسباب كثيرة منها أن الذاتيِّة السُّودانية لم تكن قد تحقَّقت لتُحْدث

الإبداع المتعلق بتطوير اللّغة القوميَّة، كما أن التَّعريب يحتاج لقوة القرار السياسي؛ وهو ما لم يكن من أولويات حكومة الاستقلال، فقد كان الهم هو الإبقاء على الوحدة التي أرستها الحركة الوطنية، والنضال الوطني من أجل الاستقلال، إذا غض النظر عن التكلفة العالية جداً للتّعريب، والتي لم تكن الحكومة آنذاك قادرة على إنفاقها، كما أن هناك من يذود عن الاستعمار وثقافته، ويرى في اللّغة القومية ضرباً من التخلف والرُّجوع إلى الوراء، عليه فقد ظل الأمر إلى أن برز التَّعريب مرة أخرى مع تداعيات ثورة أكتوبر ١٩٦٤م؛ فكان قرار وزارة التَّربية والتَّعليم بتعريب مناهج التَّعليم الثَّانوي في يوليو ١٩٦٥م، فقد ذكر سر الختم الخليفة في كلمته أمام مؤتمر المائدة المستديرة «لقد أظهرت الإدارة البريطانية براعة فائقة في اتخاذ التَّدابير التي قصد منها فصم الصِّلات الثَّقافية بين جزئي البلاد، وخاصة في إزالة كل آثار الدين الإسلامي، والثَّقافة العربية في الجنوب» (تميم١٩٩٧/ ١٦٣)، كما قال ماكميلان «إن سياسة التّعريب هو أمر مُسلَّم به كإظهار للطموحات الوطنية، وكإصلاح تربوي يقصد منه الاقتصاد في الزمن والجهد اللذين يبذلان في وسيلة التَّدريس، والتَّعليم، وفي محتوى المادة أيضاً» (تميم١٩٩٧/ ١٥٩)، ويلاحظ أن الاستعمار قد خلّف بعض السِّياسيين وغيرهم، أصبح همّهم معارضة التَّعريب وإضعاف جهود الحكومة المركزية لإفشال ترسيخ اللّغة العربية في الجنوب خاصةً.

كذلك لم يكن بمقدور الحكومة التَّأسيس للتّعريب بصورة سليمة، فجاءت المناهج دون تنقيح، وبها كثير من العيوب حينها، وقد طُبِّق التَّعريب في المرحلة الثانوية، وأُقيمت العديد من المؤتمرات، وأُجريت العديد من الدِّراسات، التي خلصت إلى أن التَّدريس باللّغة العربية أدى إلى تنامي الشعور القومي للطلاب، والتَّماسك، والوحدة الوطنية داخل المؤسسات التَّربوية وخارجها، فكان الاهتمام بالتُّراث العربي والثَّقافة العربية، فظهرت الجمعيات الأدبية، وقويت اللّغة العربية بين الأفراد، والمجموعات، ويتم التَّخاطب بها حتى في مناطق التَّداخل اللّغوي؛ ذلك لأن اكتساب اللّغة أدى إلى الارتفاع بمستوى العامية التي أصبحت لغة مشتركة يتحدثها الجميع، وبرغم التَّعريب لم يتم إنشاء مؤسسات تهتم بأمره، وتدفع به إلى الأمام.

في مايو ١٩٦٩م جاءت حكومة جديدة (النميري ١٩٦٩/ ١٩٨٥)، أبدت اهتماماً كبيراً باللّغة العربية من منطلق الدعوة إلى القومية العربية، والعمل العربي الوحدوي المشترك، عليه فقد كان عملاً سياسياً، أكثر منه أداءً علمياً وأكاديمياً داخل المؤسسات ذات الشَّأن العلمي المطلوب توافره بغرض التَّنشئة اللّغوية وتطوُّرها، فقد كانت الأهداف السِّياسية وقتها تتجاوز الوحدة اللّغوية الداخلية للقطر، إلى الوحدة بين الأقطار العربية، من خلال تبني سياسات وحدوية في مختلف المجالات التَّربوية والثَّقافية، بالتَّالي فقد قدَّمت التَّجربة المايوية اهتماماً مظهرياً دون التَّعمق في وجدان الشعب السُّوداني فكان التَّفاعل ضعيفاً بين المؤسسات المعنية بالتَّنفيذ، وبين المجتمع؛ برغم استيعابه لذوي الميول القومية العربية، نظراً لأن التيَّار النَّاصري في ذلك الوقت كان يجسِّد آمال الكثيرين في الوحدة العربية، ويلحظ أن ذلك التَّيار لم يأخذ في اعتباره العوامل المتداخلة، ومقتضيات الظروف في نشر العربية، وترقية أوضاعها فكان المؤتمر الأول لّلغة العربية الذي عقد في الخرطوم في ديسمبر ١٩٨٣م، حيث وعد الرَّئيس النُّميري المؤتمريين باتخاذ خطوات مستقبلية هامة لصالح اللّغة العربية في السُّودان، أوجزها في ما يلي:

١- إصدار قانون مركز ومجلس االتَّخطيط اللّغوي.

٢- إنشاء أكاديمية عربية بالسُّودان.

٣- دفع خطوات التَّعريب في التَّعليم العالي والبحث العلمي.

٤- بذل المزيد من الحوافز، والجوائز للإبداع، والابتكار في مجال اللّغة العربية والأدب.

كذلك واصل الرَّئيس النُّميري جهوده بتكوين اللجان القومية لنشر العربية وترقيتها، كما أوصت لجان أخرى بالتَّعريب، وقد اتُّخذت العديد من الإجراءات في اتجاه التَّعريب غير أنه لم يتم تبنيه بصورة كاملة، وقد استمرت العديد من الدِّراسات (حريز١٩٨٣/ ٣٨)، من خلال المؤسسات ودوائر البحث العلمي تدعم الاتجاه نحو التَّعريب؛ فاستمرت الجهود تتصاعد في صالح التَّعريب، وبرغمها فقد ظلَّت النَّتائج متواضعة في الأوساط الرَّسمية لأسباب سياسية أكثر منها موضوعية، فهناك اختلافات بين مؤيدي الفصحى، ومؤيدي العامية، وهناك بعض الاتجاهات الرَّافضة للتَّعريب وسط السَّاسة، والأكاديميين تحت دعاوى مختلفة، بالتَّالي فقد ظل



أمر التَّعريب تتقاذفه التيَّارات السِّياسية المختلفة، وأصبح القرار السِّياسي مسلوب القوة والفعالية، فكان الحديث عن التَّعريب لا يتجاوز قاعات المؤتمرات وداخل الأوراق العلمية مقترحات وتوصيات.

في ١٩٨٤م صدر القرار الحكومي بتكوين مجمع اللّغة العربية في السُّودان، للاطلاع بدور كبير لا سيما وأن حكومة مايو قد اتجهت نحو الأسلمة وتطبيق الشريعة الإسلامية، غير أن جهودها لا تتناسب وحجم المسؤولية التَّاريخية التي تبنتها، والأمر نفسه ينسحب على الحكومات المتعاقبة على حكم السُّودان، فالتَّجربة السُّودانية في التَّعريب لم توجه بصورة صحيحة حتى في مجال خدمة تقييس العربية ونشرها في المناطق غير الناطقة بالعربية، ولم يكن هناك عمل جاد لتوفير مصطلحات عربية مقابلة للمصطلحات الأجنبية، باللجوء إلى التُّراث العربي، والوسائل الأخرى المتاحة، وذلك أمر تقتضيه المسؤولية الوطنية، غير أن السِّياسة ظلَّت المسيطرة على التَّوجه نحو التَّعريب أو عدمه سواءً على مستويات التَّعليم المختلفة، أم في دواوين الدولة، وإداراتها، والحياة العامة.

في يونيو ١٩٨٩م جاءت حكومة الإنقاذ بشعارات إسلامية تؤكد الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية، وعلى القيم الحضارية للأمة، فكانت قراراتها شجاعة وقوية في شأن تعريب التَّعليم العالي، وإصلاح مساره؛ حيث أصدرت في فبراير ١٩٩٠ قرارات سياسية، كانت أهمها قرار التَّعريب الذي قضى باستخدام اللّغة العربية في تدريس المناهج العلمية بالجامعات والمعاهد العليا؛ فكان حداً فاصلاً لما يدور من جدل وتنظير حول التَّعريب، حيث كانت البداية الحقيقية بندوة تدريس المواد العلمية باللّغة العربية ٢٢-٢٦ / ٧/ ١٩٩٠، والتي أصدرت توصيات عديدة، أهمها: إنشاء الهيئة العليا للتَّعريب، المعنية بوضع القواعد المنظمة لمسيرة التَّعريب، واستجلاء مطلوباته، بالتَّنسيق مع الجامعات، والمعاهد العليا بالسُّودان، ثم وضعت الهيئة السياسات العامة لعملها، وقد أنزلت بذلك التَّعريب إلى حيز الفعل والتَّنفيذ ونتيجة لتلك السِّياسات أصدرت الهيئة معاجم الاصطلاحات، والكتب العلمية الصادرة باللّغة العربية في شتى التَّخصصات التي تُدرَّس بالجامعات، ثم بدأ تعريب المناهج بالسَّنة الأولى في جميع جامعات السُّودان للعام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١؛ عملاً بمنهاج التدرُّج في التطبيق (ندوة المسؤولين عن التعريب، الخرطوم/ ١٢/ ١٩٩٨)

فتصاعد التَّعريب في المنهاج الدِّراسي حتى اكتمل حسب طول المناهج المقررة لنيل الدَّرجة العلمية في التَّخصصات المختلفة، فكان التَّدرُّج ميزة عملت على تيسير تنفيذ التَّعريب على الأُستاذ والطالب معاً، بقصد استيعاب مقتضيات التحوّل الجذري من القديم إلى الجديد، بالتالي فقد بدأت الجامعات السُّودانية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ تُخرِّج الطلاب الجامعيين الذين تلقوا كامل دراساتهم باللّغة العربية، سواءً في الكليات العلمية، أم المهنية، أم العلوم الإنسانية التي كانت في السابق تُدرس جميعها باللّغة الأجنبية، عليه يمكن القول بأن القرار السِّياسي الرَّسمي قد حقق غايته من التَّعريب، وهو إحلال اللّغة العربية مكان اللّغة الإنجليزية في تدريس المناهج الجامعية، وظل أمر توافر المصطلحات العربية المقابلة للمصطلحات الأجنبية، في أولويات المهام المنوطة بالهيئة العليا للتَّعريب؛ بالتَّنسيق مع الجامعات المختلفة لسد الحاجة في المجالات، والتَّخصصات التي لم تصدر فيها معاجم موحَّدة، ولا توجد فيها معاجم معتمدة على نطاق الوطن العربي.

في عام ١٩٩٧م، أجرت الهيئة العليا للتَّعريب بالسُّودان تقويماً شاملاً لتجربة التَّعريب في مؤسسات التَّعليم العالي في السُّودان، فكان التَّقويم الأول الذي يحدد خطوات السَّير إلى الأمام، وقد كان ذلك التَّقويم مؤسساً على التَّقارير الواردة من نحو عشرين جامعة، تضمنت تقارير جميع الجامعات الكبرى؛ ما ترتب عليه الوقوف على معرفة الآثار المباشرة للتَّعريب على الأداء العلمي في مؤسسات التَّعليم العالي، كالتَّعرُّف على استيعاب الطلاب للمناهج، ومقارنة تلك المستويات العلمية بعد إنفاذ التَّعريب، بما كانت عليه من قبله، كذلك الوقوف على المشكلات التي قد يكون سببها الكتاب الجامعي بشقيه المنهجي، والمرجعي؛ وهما من أساسيات إنجاح المشروع في ذلك الوقت، إذ لم يتم توافرهما بجميع المؤسسات المعنية، كما أن المصطلح العلمي مرتبط بدرجة عالية جداً بتوافر الكتاب الجامعي المعرّب، كذلك أمكن التَّقويم التَّعرُّف على مدى درجة استجابة الأساتذة بالمؤسسات التَّعليمية لتدريس المناهج باللّغة العربية، خاصة وأن منهم من يقول بعالمية اللّغة الإنجليزية، وقناعته بها لا بسواها من اللّغات، فكان ذلك التَّقويم شاملاً لكافة الجوانب المطلوبة، وموضحاً لأوجه القصور القائمة وقتها، بالتالي فإن ذلك التَّقويم يُعدُّ مسهماً في معالجة ما هو مطلوب معالجته، ويتوقع أن تكون الهيئة العليا للتَّعريب قد استفادت منه كثيراً في

دعم التَّجربة، وترسيخها على المدى البعيد، غير أن هذا العمل يحتاج إلى ميزانيات طموحة تفي بالأغراض، وتحقق التَّعريب باعتباره معبِّراً عن الهوية السُّودانية، عليه لابد من توافر المعاجم الموحَّدة والمتخصصة، وتشجيع وحفز العلماء، والأساتذة في المجالات المختلفة، للقيام بدورهم في التَّأليف، والتَّرجمة؛ إسهاماً في حل معضلة توافر المصطلحات العلمية، الأمر الذي يحتاج إلى الدعم الرَّسمي منعاً للتَّراجع عن مواصلة المسيرة، وصولاً إلى غاياتها بالسُّرعة المطلوبة، إذ بالضرورة أن تمثل المتابعة عملاً دورياً في فترات متقاربة بغرض إجراء معالجات فورية، وعمل ما يلزم من تحسينات في سير التَّعريب بكل مؤسسة حسب احتياجاتها، وظروفها لتتواصل الخطى بصورة مدروسة وراسخة، وفقاً لبرنامج مسبق يتم فيه تحديد الأولويات، وتنفيذها بما يمكن أن يحقق المطلوب، ويترتب عليه الأثر الإيجابي على الأداء العلمي بالمؤسسات المعنية، كذلك لا يزال مجال التَّأليف والتَّرجمة يحتاج إلى رعاية كبرى من جسم مركزي يكفل العمل المستمر، والمتطوّر، لا سيما وأنه لا يوجد في اللّغة العربية ما يعيق التواصل مع مستجدات العلم في العالم المعاصر.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة قد قامت بإجراء التَّقويم الثَّاني، من خلال محاور التَّقويم (البصري ٢٠١٠/ ١٤٩)، لسير عملية التَّعريب في مؤسسات التَّعليم العالي بالسُّودان، في ديسمبر ٢٠٠٢م، بنهاية عمر الاستراتيجية القومية الشَّاملة ١٩٩٢م-٢٠٠٢م. التي قضت بتوسيع التَّعليم العالي وتعريبه (١٩٩٢/ ١٩٩)، غير أن النَّتائج كانت لا تزال متواضعة عندما يتمَّ إخضاعها إلى المعايير النوعية.

فالملاحظ أن المصطلح العلمي لا يزال يشكّل العقبة من حيث تعريبه، وتوحيده، وتوافره، وتقبُّله؛ ذلك لأن التَّعريب يخضع للاجتهاد الجماعي في بعض المؤسسات، والاجتهاد الشَّخصي في بعضها الآخر، وفي كلاهما فإن المعاناة سببها ضعف الإمكانات المادية؛ وعدم وجود المتابعة المستمرة من الجهات الرَّسمية، ما أدى إلى ضعف التَّأليف باللّغة العربية، بالتَّالي لا توجد كتب بصورة علمية لضعف الدَّعم للتَّعريب (عبدالرحمن، جامعة الخرطوم٥/ ٢٠١٥)، غير أنه وبصورة عامة تُعدُّ هذه التجربة ناجحة بحسب العديد من الدِّراسات (النوي٢٠١٢/ ٩)، فهي قد جعلت التَّعريب واقعاً، برغم ما واجهتها من صعوبات ومعوقات؛ يمكن أن تجد طريقها إلى المعالجة، بتفعيل العمل الجاد والتَّمويل اللازم.

المحور الرابع: إعادة التَّخطيط اللّغوي ضرورة ملحة

إن التَّخطيط اللّغوي المبتغى، هو الذي يمكّن للعربية حقها في مختلف مجالات التَّواصل، وخدمة جوانبها الدَّاخلية وتطويعها وجعلها لغة التَّعبير في كل وسائط التَّواصل، وتهيئتها وتطويرها من الدَّاخل، وتعميمها في مظاهر الحياة كلها؛ لتصبح لها القوة المطلوبة والرَّصانة، الأمر الذي لا يتأتى إلا بالحفاظ على التنوّع اللساني في السُّودان باعتباره مصدر الثَّراء الثّقافي الذي يستحق التَّقدير، والحماية بمنهجية تخطيط سليم.

إن العناية بالتَّنوُّع اللّساني تمثِّل مجال اهتمام كثير من العلوم، ومن بينها علمي اللّغة الاجتماعي وعلم الاجتماع، إذ يهتم الأخير بتنمية المجتمعات الحديثة، ما يحتِّم التَّخطيط اللّغوي، وفق سياسة لغوية سليمة، تُرسّخ له في ضوء التَّنوُّع والتَّعدُّد الذي يتميَّز به السُّودان، فهناك العديد من المؤسسات العلمية التي بذلت جهوداً كبيرة، وأصبح لها إرث يمكن أن يستعان به؛ لإجراء المزيد من الدراسات التي تعمل في إطار العناية باللّغات الوطنية، وتطويرها لتصُّبَ في مصلحة تنمية اللّغة القوميَّة.

كما أنَّ موضوع علم الاجتماع اللّغوي هو التَّنوُّع اللّغوي في المجتمع الواحد، وغايته تخطيط السِّياسة اللّغوية بطريقة موضوعية، وبوسائل علمية، إذ لا تزال الحاجة ماثلة إلى خريطة لغوية، تتم في ضوئها دراسة الأوضاع اللّغوية في الُّسودان، بإشراف الدولة لتحديد أوضاع تعليم اللِّغة العربية، وتقويم تعلُّمها، كذلك التَّوصيف اللّساني للّهجات العربية السُّودانية، وتوصيف أوضاع اللّغة العامة، وكذلك اللّغات الوطنية، وإعادة تصنيفها.

كل هذه الأمور تحتاج إلى وضع مهام، وتحديد اختصاصات، وتحديد أولويات حسب ما تتمخض عنه المؤشرات في ضوء الدِّراسات العلمية التي بُذلت في أوقات متفرقة، إذ المطلوب جذبها إلى دائرة الضوء لتصبح نتائجها جزءاً من المهام التي ينبغي أن تراعي ما يلي:

أولاً: أن يُعاد التَّخطيط اللّغوي على مستوى التَّعليم العام بمراحله المختلفة، وبإشراف ذوي الخبرة، وبروح العمل العلمي لمعالجة الأوضاع كلها، ولتكن البداية في المناهج؛ بمناهج تراعي بدقة المرحلة العمرية للأطفال من حيث المحتوى

واللّغة، فعلى سبيل المثال الطفل في مرحلة التَّعليم قبل المدرسي، وفي المستويات الدُّنيا من مرحلة الأساس، لا يلزمه معرفة الألفاظ التي تعبِّر عن عمق اللّسان العربي وتراكيبها؛ لأنها لا تلائم في معظمها هذه المرحلة، بل يجب التَّركيز على ما يلائم التَّطوّر العمري للطفل؛ إذ يكفيه من الألفاظ ما له صلة بالمفاهيم العامة في محيطه، وما يحتاج إليه في تحقيق التَّواصل (حساني،١٩٩٦/ ١٤٣)، وبهذا فقط سوف يتولّد عند الطفل الشُّعور بأن هذه اللُّغة تعمل على تلبية حاجاته في هذه الحياة، ما يؤدي إلى تولُّد الحميمية في العلاقة بينه وبينها، ويُدرك أن صداقته معها سوف تستمر طويلاً، وبأنها ليست واجباً ثقيلاً يتخلّص منه بنهاية العام الدراسي.

ثانياً: اتخاذ قرارات شجاعة تعمل على سن قوانين تقوي اللّغة العربية في المدارس، والجامعات، ومراكز البحث العلمي، ولا بأس أن يُستفاد من الدِّراسات التي بذلتها الجامعات، والمعاهد، والمراكز العلمية، وقبل الولوج إلى التَّخطيط اللّغوي ينبغي إيجاد سياسة لغوية يسترشد بها إلى رسم الأطر التي تتحرك فيها اللّغة؛ وفقاً لأهداف شعوب السُّودان.

ثالثاً: تمكين اللّغة العربية وثقافتها في ظل المستحدثات الرَّقمية المتسارعة، والمتعاظمة بوسائط اتصالاتها المتنوعة، ما يؤدي إلى تقويم الأداء الوظيفي لكل الألسنة، إضافة إلى زيادة المعرفة اللّغوية بما يدعم الأداء الوظيفي ويستدعيه إلى تعزيز التَّواصل اللّغوي السَّليم بين جميع مكونات المجتمع، وبالمستوى الذي يحفظ لأفراده حقوقهم واستكمال واجباتهم بأحسن وجه.

رابعاً: إعادة النظر في القواعد، والتَّنظيمات، والإجراءات المتبعة في تنظيم، وتسيير شؤون التَّربية والتَّعليم من جميع الجوانب، والنُّظم التَّربوية بصورة عامة؛ لإعداد موثوق للسِّياسة اللّغوية والتَّخطيطين اللَّغوي والتّربوي انطلاقاً من مخرجات الحوار الوطني بحيث يحصل هذا الموثوق على توافق الأكاديميين والتربويين والسياسيين، ليتم تضمينه في الدستور بشكل واضح وصريح، كما يتم إظهار أبعاده، ومكوناته في التشريعات الملائمة داخل الاستراتيجية القومية؛ لتوضيح الغايات الكلِّية من جعل اللّغة العربية، لغةً قومية بجانب الاعتراف باللّغات المحلِّية وتطويرها، وبيان دورها في البناء المجتمعي، وإسهاماتها الواضحة في الحضارات السُّودانية.

خامساً: جعل التَّخطيط اللّغوي المعالج لمحاولات شرخ الهوية اللّغوية، والقومية نتيجة الممارسات السياسية الخاطئة، والصِّراعات الدَّاخلية، ما نجم عنها حروب أهلية ألقت بمسالب كثيرة في الجبهة الداخلية للبلاد، خاصةً وأن كثيراً من المحلِّلين لأوضاع سُّودان ما بعد حرب الجنوب، يرون أن مشكلة الهوية خاصةً مكوِّنها اللّغوي تمثل واحدة من أعقد المعضلات التي استعصى حلها خلال تاريخ السُّودان السِّياسي؛ إذ ظلّت اللّغة العربية سيادةً ومشكلةً (عبدالله ٢/ فبراير/ ٢٠٠٩م/ كوالالمبور).

سادساً: تقوية اللّغة العربية، والاعتراف الكامل باللّغات الوطنية، وكتابتها كاملة بالحرف العربي لتعزيز المشاعر القومية، من أجل تلاحم وطني، ووحدة قومية حقيقية، لقول الرَّسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتمَّ التسليم «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنَّما هِي من اللِّسان، فمن تكلَّم بالعربية فهو عربي».

سابعاً: دعم التَّعريب بتوحيد المصطلحات العلمية للتَّخصصات؛ لتلافي استخدام عدد من المصطلحات العربية، مقابل المصطلح الأجنبي الواحد؛ ذلك لإبعاد العمليات التعليمية عن الإرباك، والارتباك، فالمطلوب توحيد المصطلحات داخل القطر، بغض النظر عن الحاجة إلى توحيدها في الوطن العربي بأكمله، فتوحيد المصطلح يفيد الطلاب، والباحثين، والأساتذة على مستوى الجامعات، والدِّراسات العليا، ومراكز البحوث، وعدم ترك أمر المصطلح للاجتهادات الفردية من المؤسسات والأفراد (البصري ٢٠١٠/ ٣٠٦). كذلك فإن الحاجة لا تزال ماثلة لتطوير مسيرة التَّعريب، بجهد مستمر في المجالات المهمة، والدَّاعمة للتَّعريب، بحيث يستوعب التَّقدم العلمي والحضاري، بالتالي لابد من توحيد المصطلح كما أسلفنا، بإيجاد البديل العربي المتفق عليه، من أغلبية المجامع العربية، أو العلماء، وتشجيع التَّرجمة من اللّغات الأخرى، وبذل الحوافز للمترجمين في المجالات العلمية، والأدبية، والتقنية، وتأليف وتطوير المعجمات الموحَّدة للتَّخصصات المختلفة.

ثامناً: هناك تحديات عديدة تواجه اللّغة العربية اليوم منها:

- الجانب النَّفسي وما يتعلق به من اعتقادات خاطئة تجاه اللّغة العربية، بأنها لا تواكب التكنولوجيا؛ ما يجلب النظرة الدونية إلى العربية، والتي نعتبرها صورة ذهنية سالبة توارثتها الأجيال، كما رسَّبت في أذهانهم أنها لغة صعبة التَّراكيب والقواعد، كل هذه المشكلات تحتاج إلى دراسة؛ لأنها ذات مساس باللّغة



نفسها، بالتَّالي لابد من تحديد مهام المعالجة، والأهداف، والغايات، ووضعها موضع التَّنفيذ والمتابعة، مع إعداد الوسائل، والموارد المادية، والبشرية.

- ظهور لهجات هجين بين الفصحى، والعاميات، واللّغة الانجليزية (مزيج لغوي)، خاصة في الوسائط الإلكترونية، ما أحدث اختراقاً في الشباب بانصرافهم إليها وابتعادهم عن الفصحى تحدثاً وقراءةً وكتابةً، ما يستوجب إعمال العلوم ذات الصِّلة للمعالجة، من خلال وضع السِّياسة اللّغوية التي تسير عليها المنظومات المعنية، وخاصةً المنظومة التَّربوية، ذلك وفقاً للاختيار العلمي، وثوابت الأمة، وتكون المرجعية فيها للدساتير، والقوانين الرَّسمية للدولة المتوافقة.

تاسعاً: على مستوى مؤسسات التَّعليم العالي، فإن انتشار التَّعليم الأهلي والأجنبي، أدى إلى تراجع استخدام اللّغة العربية في تقديم الدُّروس بجميع التَّخصصات خاصة العلمية منها، ما يعني ضرورة العمل على حض هذه المؤسسات على استخدام اللّغة العربية السليمة، وتعميمها في كافة مراحل التكوين في جميع التَّخصصات، وحث إدارات البحث العلمي على تفعيل وحدات البحث اللّغوي، وفتح مشاريع حول مَنْ يُقدِّم على سبيل المثال أحسن عمل في قضايا استعمال اللّغة العربية، كذلك العمل على تدريس مادة اللِّسانيات التَّطبيقية في مختلف التَّخصصات لاستيعابها كافة التَّطورات اللّغوية وملامستها لجميع العلوم.

عاشراً: لمجابهة ما سبق ذكره ينبغي العمل على تنفيذ تخطيط لغوي سليم بمنهج، علمي مدروس، وبمشاركة الكثير من المؤسسات الضَّامنة للنجَّاح حال أطلق يدها؛ ليصبح المتكأ علمياً وليس سياسياً كمجمع اللّغة العربية، والهيئة العليا للتَّعريب، والجامعات ومعاهدها ومراكزها المتخصصة في المجال، ذلك برعاية وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التَّعليم العام، كما يمكن تأصيل المحيط الاجتماعي بكافة منظوماته من أجل تعزيز الهوية اللّغوية، وتصحيح الأخطاء، إضافة إلى إحياء مجلس التَّخطيط اللّغوي ومركزه، وتفعيل إدارة تطوير اللّغات الوطنية للتنسيق مع المؤسسات العلمية، في العمل على الاهتمام باللّغات الوطنية، وكتابتها بالحرف العربي.

الخاتمة:

ختاماً من خلال المحاور التي تناولتها الورقة، مقارنةً بما أوردتها الدراسات السابقة، والتعقيب عليها، يتضح أن السِّياسة اللّغوية في السُّودان قد اتجهت منذ زمن بعيد إلى تأكيد الطَّابع الرَّسمي للّغة العربية، وإهمال إكسابها الطابع القومي المعبِّر عن جميع الإثنيات اللّغوية السُّودانية، باعتبار أنّ وظيفة اللّغة العربية الأساسية التواصل في كل المجالات العامة والخاصة، رغم اختلاف لهجات متحدثيها، إذ استطاعت أن تجمعهم وتحقق انسجاماً مناسباً داخل المجتمع ما أسهم في إيجاد بعض مظاهر التلاقي الاجتماعي، فبهذه اللّغة تظهر ملامح المجتمع المتجانس برغم تنوّع عاداته، وتقاليده، وثقافاته، كذلك فقد بذلت حكومات ما بعد الاستقلال آليات عديدة، كانت كفيلة بتطبيق مخرجات السِّياسة اللّغوية، إذا توفّرت لديها فرصة التَّنفيذ وفقاً لمنهاج التَّخطيط السليم المدروس، الذي أعدته المؤسسات التَّعليمية آنذاك وفقاً لرؤاها العلمية، غير أن التَّطبيق المنشود لم يحدث لارتباط كثير من الأمور بانفعالات السِّياسة؛ لذلك لم يعرف السُّودان في تاريخه المستقل الاعتراف الحقيقي بوجود لغات أخرى، إلى جانب اللّغة العربية، برغم انتشار اللّغات الوطنية على مساحات واسعة داخل البلاد، وداخل العاصمة القومية وخارجها، مع وجود المجلس القومي للتراث السُّوداني وتطوير اللّغات، وبعض المراكز داخل الجامعات لكتابة اللّغات الوطنية بالحرف العربي، الأمر الذي ما زال يعارضه دعاة الكتابة بالحرف اللاتيني، وهو أمر ليس له ما يبرره؛ فاللّغة العربية هي الأداة الأنسب لإعادة بناء الهوية، ولاتوجد لغة أو لغات وطنية يمكن أن تقوم مقام العربية في السودان، بالتالي فالفرص مواتية لجعل اللّغة العربية لغةً قوميةً تحْظى باعتراف جميع السُّودانين، ومقابلة عدم الرضى ببذل الاهتمام باللّغات المحلية، وتطويرها للحفاظ على الإرث الإنساني لمتحدثيها، عليه فإن الإسراع في كتابة اللّغات وفقاً لترتيب (البرنامج) عملي واضح بدرء الغبن؛ ذلك لأن اللّغات المحلية المكتوبة حالياً قليلة جداً مقارنة بالكم الهائل من اللّغات واللّهجات المحلية الموجودة في السُّودان؛ مما يتطلب ضرورة العمل الجاد والدؤوب لترسيخ هويتنا اللّغوية التي تمثِّل الداخل الوجداني لكافة شعوب السُّودان، ما الدعوة إلى الاهتمام بتعزيز الجهود السابقة التي بذلها الأفراد مؤسسات وعلماء في

الثَّلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، لاتخاذ سياسة لغوية قوية تتضمن تخطيط لغوي سليم برعاية العلماء في المجال، وبعض المؤسسات القيادية في التَّعليم العالي.

النتائج:

١- التَّنوع في المجتمع السُّوداني يحتم التَّخطيط اللّغوي السليم، من خلال ترسيخ سياسة لغوية تعطي الاهتمام الكامل للتخطيط اللّغوي، الذي غايته تقوية اللّغة العربية، بتقوية ألسنة المتحدثين بها، الأمر الذي لا يحدث إلا من خلال الاهتمام باللّغات الأخرى في المجتمع الكبير، خاصة تلك التي تغطي مساحات واسعة من الخريطة الجغرافية؛ ذلك لأن الاهتمام بها يصُبُّ في تنمية اللّغة العربية باعتبارها لغة قومية، كما ينبغي الاستفادة من تجارب العلماء والباحثين في هذا الجانب، خاصة باحثي علم الاجتماع اللّغوي الذي موضوعه التَّنوُّع اللّغوي في المجتمع الواحد، وغايته تخطيط السِّياسة اللّغوية بطريقة موضوعية وبوسائل علمية (القاسمي، ٢٠٠٢م/ ١٥٧).

٢- إن تعزيز دور التَّخطيط اللّغوي يكمن في التَّخطيط التَّربوي السَّليم، الذي يعالج المشكلات التَّربوية، ومنها الازدواجية اللّغوية، خاصة في مناطق التَّداخل اللّغوي، عليه يجب أن يكون التَّخطيط اللّغوي في صلب اهتمامات منظومة التَّخطيط التَّربوي، ومن أهدافها؛ ذلك لإحداث شمولية التَّخطيط الذي يحقق التوجيه العقلاني للتَّعليم في حركته نحو المستقبل.

٣- ضرورة قيام عمليات التَّخطيط ضمن منظومة تضم السِّياسي الذي يعمل ضمن مرجعية وطنية تلامس ما يجري في العالم، وبين أهل الاختصاص الذين يقع على عاتقهم وضع تصورٍ شاملٍ لمشروع التَّخطيط، الذي يلبي طموحات الشَّعب، عليه يمكن للسِّياسي إخضاع المشروع للتَّطبيق ويُعيِّن له المستشارين، بالتالي يمكن أن يصبح داعماً للمشروع؛ نظراً لما يترتب عليه من تكاليف عالية التَّنفيذ.

٤- لتصبح اللّغة العربية لغة رسمية لها مكانتها السَّامية، بحسبانها مفخَّرة قومية للجميع؛ فإن الاهتمام بها مسؤولية التَّخطيط اللّغوي، وتقع هذه المسؤولية كاملة على عاتق صنَّاع القرار والدولة عموماً، إذ يحتاج الأمر إلى حل المشاكل اللّغوية، وإلى الدعم المادي، فلا رُقي وتطوّر لغوي بدون الإنفاق (فالتَّخطيط اللّغوي تقابله الكتلة المادية).

٥- العمل على إعادة النظر في القواعد، والتَّنظيمات، والإجراءات المتبعة في تنظيم، وتسيير شؤون التَّربية والتَّعليم من جميع الجوانب، والنُّظم التَّربوية بصورة عامة في ضوء ما فرضتها العولمة من تحديات.

٦- في ميدان العمل السِّياسي غالباً ما يصاحب السِّياسات اللّغوية نوعٌ من إسقاطات بعض الأفكار غير المؤسسة على المنهاج العلمي، لذلك تنعكس سلباً، وتسير في الاتجاه المعاكس لقوة التَّشريع الدَّافعة للسِّياسة اللّغوية، فينداح التَّخطيط اللّغوي إلى ساحة التنفيذ فاقداً للدعم المناسب الذي يؤدي لإقرار تخطيط سليم يُنفّذ على أرض الواقع.

٧- تشير التجارب إلى عدم الاستفادة الكاملة من الأطر النَّظرية؛ التي وضعتها المؤسسات العلمية كجامعة الخرطوم، ومعهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ليصبح التَّخطيط اللّغوي واقعاً عملياً وفق منهجية علمية دقيقة؛ ما أدى إلى ظهور بعض من انفعالات السِّياسة عند التَّطبيق.

التوصيات:

١- بما أن السِّياسة اللّغوية هي الوجه المتحضر لحرب اللّغات، فإن هذه الحرب يجب أن نوجهها ضد إضعاف اللّغة العربية في المراحل التعليمية المختلفة، وفي الوسائط الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط.

٢- أن تعمل السِّياسة اللّغوية على تحديد مراكز إشعال الحرب التي استهدفت اللّغة العربية بأشكال متعدّدة وأشدها التي تنْخر في العمود الفقري لمجتمعنا وهو التَّعليم، فالتَّعليم لابد أن يعود قوياً شامخاً.

٣- العمل على مجابهة الحرب المنظمة التي أضحت تفرض ثقافات جديدة، تقلل من الاهتمام باللّغة العربية واللّغة الانجليزية معاً؛ مُفْرزة مزيجاً لغوياً لا ينتمي لأيٍّ منهما.

٤- العمل على رسم سياسة لغوية يراعى فيها المنهج العلمي السَّليم، باعتبار أن السِّياسة اللّغوية فرع من علم اللّسانيات الاجتماعية، ما ينبغي الالتزام بالأسس العلمية عند إجرائها.

٥- إدراج التَّخطيط اللّغوي في البرامج الجامعية الخاصة باللّغات في مرحلة الدراسات العليا لتكوين خبرات متميزة في المجال، تكون البداية لقيام مشروع تخطيط لغوي سليم بالسُّودان.

٦- العمل على إصدار مجلة دورية علمية محكَّمة في مجال التَّخطيط اللّغوي، تكلَّف بها جهة علمية أكاديمية حادبة على مصلحة الوطن، على أن تتناول المجلة ممارسات تطبيقية في مجال التَّخطيط اللّغوي يستفاد منها في المعالجة والتطوير.

المراجع

- أحمد، الصادق آدم. (٢٠٠٩م). التّعدد اللّغوي في السُّودان، www.sudan.forall.org.
- البريدي، عبد الله. (٢٠١٣م). التَّخطيط اللّغوي، تعريف نظري ونموذج تطبيقي، ملتقى الجامعات والمؤسسات المعنية باللّغة العربية، الرِّياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية.
- البصري، هداية تاج الأصفياء. (٢٠١٠م). دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين.
- القاسمي، علي. (٢٠٠٢م). الجامعة والتَّنمية، سلسلة المعرفة للجميع، الرباط: العدد ٢٧.
- المركز العربي للتَّعريب والنَّشر والتَّأليف بالتَّعاون مع الهيئة العليا للتَّعريب. (١٩٩٨). ندوة المسؤولين عن تعريب التَّعليم في الوطن العربي، الخرطوم، قاعة الصداقة، ديسمبر.
- الموسوعة العربية. (٢٠٠٢م). هيئة الموسوعة السورية، دمشق: مؤسسة الصالحاني للطباعة، الطبعة ١، المجلد ٦.
- النوي، مليكة. (٢٠١٢م). التَّخطيط التَّربوي بين الواقع والمأمول، أعمال الملتقى الوطني حول التَّخطيط اللّغوي، الجزائر: الجزء الثاني.
- الاستراتيجية القومية الشاملة. (١٩٩٢م). الاستراتيجية (١٩٩٢-٢٠٠٢م)، جمهورية السُّودان، الخرطوم.
- بشير، محمد عمر. (١٩٨٣م). تطوّر التَّعليم في السودان (١٨٩٨-١٩٥٦)، بيروت: دار الجيل.
- تميم، عبد الهادي محمد عمر. (١٩٩٧م). اللّغة العربية في المجتمع؛ الأنموذج السُّوداني، الخرطوم: تميم للنشر.

- حريز، سيد حامد. (١٩٨٣م). تعريب التَّعليم الجامعي في السُّودان، المجلة العربية للدِّراسات اللّغوية، مجلد٢، العدد ١.
- حساني، أحمد. (١٩٩٦م). دراسات في اللسانيات التَّطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- خير السيد، بهاء الدين الهادي. (٢٠١١م). دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- شول، بول دينق.)٢٠٠٠م). رؤى تجربة التَّعريب، مجلة الآداب والعلوم، جامعة جوبا، العدد ١.
- عبدالله، عادل الشيخ. (٢٠٠٩م). الوضع اللغوي المثالي لسودان مابعد الحرب، www.sudanile.com.
- عبد الرحمن، عبد الملك محمد. (٢٠١٥م). المطالبة بلائحة أخلاقية للتَّأليف والتَّرجمة، ورشة عمل جامعة الخرطوم، جامعة الخرطوم.
- مركز الدِّراسات الاستراتيجية. (١٩٩٨م). التقرير الاستراتيجي السُّوداني، العدد الأول.
- محمود، عشاري أحمد. (١٩٨٣م). مشروع المسح اللّغوي للسُّودان، المجلة العربية للدراسات اللّغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم: العدد الأول المجلد ٣.
- مصطفى، هاني محمود. (٢٠٠٧م). السِّياسات التَّربوية والنِّظام السِّياسي، عمان: الأردن، دار جرير للنشر والتَّوزيع.
- كالفي، لويس جان. (٢٠٠٦م). علم الاجتماع اللّغوي، ترجمة محمد يحياتن، الجزائر: دار القصبة للنشر.
- نور، قاسم. (١٩٨٨م). التَّعريب في الوطن العربي إشارة خاصة إلى السُّودان، الخرطوم: دار النشر التربوي.